

**الجوانب المالية في عقود الخدمة النفطية
وإدارة العمليات**

د . احمد ابراهيم علي

بغداد

نيسان 2011

مقدمة :

يبين عقد الخدمة منظومة الالتزامات المتبادلة بين العراق ، بصفته مالك الثروة وتسهيلات الانتاج والنفط المنتج ، والشركات المتعاقدة . ويحتوي على قواعد عمل لادارة المالية وتنظيم العمليات النفطية . ويغطي كافة خدمات الاستكشاف والتطوير إضافة على متطلبات الانتاج اليومي . وتمثل هذه الورقة اعادة قراءة لمواد العقود وملاحقها لفهم الكيفية التي بموجبها يسيطر العراق على كافة العمليات ، ويستفيد من علاقة التعاقد لبناء قدرات وطنية في ميادين تطوير الحقول وانتاج النفط والعمليات اللاحقة . وبما يؤدي الى استثناء التكاليف في سياق توريد واستخدام افضل التقنيات المتاحة في العالم . وذلك من اجل ايضاح الاهمية الحاسمة لاستكمال متطلبات الادارة المالية المثلى لدى الجانب العراقي . والتي لا تقتصر على قيود الحسابات المالية وحسابات التكاليف والتوثيق القيدي للمقبوضات والمدفوعات والمستحقات الدائنة والمدينة ، بل واجراءات الصرف والتسديد ضمن مفهوم التكاليف النفطية والخدمات التكميلية ، والاحاطة والمتابعة لكافة العناصر التي تحدد ، في نهاية المطاف ، معدلات التكاليف للبرميل المنتج بحسب خصائص الحقول ، والملاحظة المستمرة لنسب العوائد الى التكاليف . وتتجاوز ترتيبات التمويل الممكنة ، بين الشركات والحكومة ، العمليات الحقلية الى شبكات انابيب النقل واستغلال الغاز المصاحب واستثمارات حماية البيئة وغيرها ، وقد يكون من بينها توليد طاقة كهربائية على الرغم من عدم اشارة العقود صراحة اليها .

لا زالت العديد من الجهات تشكك في قدرة العراق على تحقيق الاهداف القصوى المتعاقد عليها ضمن المدة المعلنة . ويستند التشكيك الى تداعي البناء التحتي القائم وقصوره كثيرا" عن استيعاب اضافة كبيرة في الانتاج . والمطلوب ، الآن من وزارة النفط ، تخطئة تلك التصورات المتشائمة . ولعل محدودية منفذ التصدير البحري العراقي ، والخطوط البرية الطويلة للوصول الى موانئ الدول المجاورة ، واحتمالات تدخل العوامل الجيوليتيكية ، والتنافس على سوق النفط ، بين العراق والدول النفطية المجاورة ، كلها تستدعي تكثيف الجهود لمواجهتها وايجاد الحلول المبتكرة للمشاكل وازالة العوائق .

لا شك ان الزيادة المتوقعة في مجموع الطلب العالمي على النفط حتى سنة 2020 قليلة نسبيا" ، وسوف يواجه العراق قيود الطلب على نفطه . ولكن ليس من المقبول ان يتحمل لوحده تكاليف الموازنة بين العرض والطلب على النفط في العالم ، بل هذه مهمة لا بد من توزيع اعبائها على جميع البلدان النفطية ، بعدالة ، مع انصاف العراق عما فاتته من موارد وضياح فرص التنمية في العقود الثلاثة الماضية .

عقود الخدمة النفطية

ترتيبات ادارة التطوير والانتاج :

يبدأ العمل منذ الوقت الفعلي لسريان الاتفاقية والذي يتعين بعد توقيعها من كافة الاطراف ، شركة النفط العراقية في المنطقة والشركات الدولية المعنية ، وبعد ان تقوم شركة النفط العراقية في المنطقة باعلام الاطراف الاخرى بأن الاتفاقية قد صودق عليها واصبحت نافذة وتختار الشركات المتعاقدة من بينها احدى الشركات كي تتولى دور المتعاقد القيادي **Leading Contractor** . والذي يقوم باعداد الخطط وبرامج العمل بالتعاون مع شركة النفط العراقية في المنطقة ومن ثم مع المشغل الذي سيأتي تعريفه وتشكل لجنة الادارة المشتركة (**JMC**) **Joint Management Committee** ، في غضون ثلاثين يوماً من الوقت الفعلي لسريان الاتفاقية . وتتولى الاشراف العام والسيطرة على العمليات النفطية . وتتألف من ثمانية اعضاء أربعة من شركة النفط العراقية في المنطقة ومنهم الرئيس، واربعة من شركات الاستثمار الدولية ومنهم نائب الرئيس والسكرتير . ويسمى لكل عضو من الثمانية بديلاً.

واجباتها : مراجعة الخطط وابداء الملاحظات والتعديلات ، مراجعة واقرار برامج العمل السنوية والموازنات ، وجداول الانتاج ، والتعديلات عليها ، مراجعة واقرار اجراءات العمل وكذلك الموافقة على إحالة المقاولات الثانوية وطلبات الشراء ضمن حدود للمبالغ مبينة في المادة 9 من الاتفاقية ، الاشراف والرقابة على تنفيذ الخطط المقررة وبرامج العمل والسياسة العامة الحاكمة للعمليات حسب المواد 9 و 10 ، واصدار ملاحظات وتوصيات لضمان التنفيذ المناسب للعمليات النفطية ، واقرار برامج التدريب وخطط التعريق اضافة على الهيكل التنظيمي لادارة العمليات ، مراجعة الكشوفات المالية الفصلية والحسابات السنوية والكشوفات الأخرى مثل التدفقات النقدية . واختيار مدقق للحسابات ويتطلب ذلك مصادقة شركة النفط العراقية في المنطقة بأستثناء بعض الصلاحيات .

تتخذ قرارات اللجنة بالاجماع ويتحقق النصاب بحضور ثلاثة من كل طرف وعند عدم التوافق تحال الى الجهات العليا للاطراف المشاركة في اللجنة .

تتضمن خطة اعادة التأهيل برنامج المعالجة للوضع القائم بما في ذلك تعطيل العمليات غير المثلى وايفاف تدهور الانتاج ومن ثم تحقيق النمو المستدام للانتاج حسب الاتفاقية . وايضاً برنامج التقييم الاضافي للاحوال النفطية المنتجة والمكتشفة غير المطورة في النطاق المكاني للعقد .

يتضمن برنامج الانتاج السنوي والموازنة جميع عناصر العمليات النفطية ومتطلباتها بالتفصيل والمدد الزمنية للعمليات الفرعية والتكاليف المقدرة ، وتقدم تقديرات التكاليف للسنوات الاربعة اللاحقة ، ومعدلات الانتاج لكل حوض في غضون ستة اشهر بعد تاريخ المباشرة . وفي مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من انجاز برنامج التقييم الاضافي تقدم خطة لاعادة التطوير المحفز **Enhanced Redevelopment plan** ، وتكون معتمدة بديلاً عن خطة اعادة التأهيل التي إبتدأ بها العمل ، بعد مصادقة شركة النفط العراقية في المنطقة . وهذا المطلب يؤكد سيطرة الحكومة على العمليات ويفترض الا يكون الاقرار شكلياً بل بعد تدقيق بالاستفادة من قدرات استشارية عالية لدى الشركة العراقية . ويفترض ، ايضاً ، ان جميع مايعرض على لجنة الادارة المشتركة يحال الى شركة النفط العراقية المعنية للتأكد من التقنيات واسعار الفقرات وتقدير التكاليف واجراءات التنفيذ كي يكون حضور الجانب العراقي في اللجنة المشتركة فعالاً .

سيكون دور كبير لما يطلق عليه المشغل ، الذي يتشكل اساساً من قسم الشركة العراقية في الموقع ويسمى **Petroleum Operating Division (POD)** ويعمل باشراف الشركة القيادية ، وهي احدى الشركات المؤتلفة ، كما تقدم ، وتهدف ادارة وتنظيم العمليات النفطية بمجموعها الى ضبط الاداء وفق افضل الممارسات العالمية وتنفيذ الخطط وبرامج العمل بما يحقق هدف الانتاج الاقصى المتعاقد عليه **plateau production Target** في مدة لاتتجاوز ست سنوات من تاريخ المباشرة . وقبل ذلك التحسين المستمر للانتاج .

لا بد ان تستند خطط العمل وجداول الانتاج الى الاسس الجيولوجية والهندسية الرصينه وافضل المبادئ الاقتصادية المعروفة في صناعة النفط على مستوى العالم . وذلك بهدف الوصول الى أمثلية الانتاج وتعظيم حجم النفط المنتج من منطقة التعاقد .

ان الاشارة الى المبادئ الاقتصادية بصراحة يساعد العراق على اخضاع جميع التقنيات والتدابير الى تحليل جدوى مقارنة مع بدائل ، اذا توفرت لدى الجانب العراقي معلومات عن تلك البدائل ، وهو مشكوك فيه . الا اذا بذلت جهود استثنائية لاحراز كفاءة عالية لدى الجانب العراقي كي يتأكد من ذلك وينتفع من شروط التعاقد هذه على أفضل وجه . ومن جملة المتطلبات معلومات يجري تحديثها بصفة مستمرة عن مجريات الصناعة النفطية بجوانبها الجيولوجية والهندسية والاسعار والتكاليف والتحليل الكلفوي والاقتصادي والبيئي من افضل المصادر العالمية .

المصادقة على خطط التطوير وبرامج العمل :

لا يمكن القيام باية عمليات نفطية الا بعد المصادقة على الخطط وبرامج العمل والموازنات . وسوف يرسل المتعاقد الى لجنة الادارة المشتركة الخطط وبرامج العمل السنوية المنبثقة عنها والموازنات اللازمة ، مع وثائق ايضاحية حول التكاليف والجوانب الادارية والاجراءات مشفوعة بالدراسات السائدة والبيانات والمعلومات . وقد تطلب اللجنة المشتركة اجراء تعديلات ثم اعادة التقديم . وترفع مجدداً اليها ، تلك الخطط والبرامج ، كي تحال الى شركة النفط العراقية في المنطقة والتي قد تعتمدھا أو تعيدها مع ايضاحات مكتوبة حول الاعتراضات او التعديلات المطلوبة . لقد حددت المادة 12 مدداً قصيرة لمراحل النظر في الخطط وتعديلها واعادتها الى نهاية الاقرار .

يجري تنفيذ الخطط باشراف اللجنة المشتركة. وليس للمشغل الا صلاحية محدودة في التغيير الذي لا يطال الاهداف العامة لبرنامج العمل . ولا يسمح بأحرف الموازنة ازيد من 10% في أي فصل رئيسي ومجموعها بأكثر من 5% . وفي حال ازدادت التكاليف فوق 10% ، بمجموعها ، فذلك يتطلب مصادقة من اللجنة المشتركة وقرار من شركة النفط العراقية في المنطقة . وللشركة العراقية الحق في مراجعة هدف الانتاج وطلب تعديله لاسباب وجيهة من بينها تحاشي الاضرار التي قد تصيب الاحواض ، وتقليل الهدر في الغاز ولاعتبارات تشغيلية ، اولعدم القدرة على النقل عند نقطة التحويل أو حتى تقليص الانتاج بامر من الحكومة . وهذه تسمح بمرونة كافية للتحكم بالانتاج مستقبلا أو تغطية إخفاق الشركات أي في الاتجاهين . ولكن العقد يشترط في حالة رغبة الحكومة تخفيض هدف الانتاج أن يسري ذلك على اساس عدم التمييز بين المتعاقدين مع شركة النفط العراقية المعنية في كافة مناطق الاستثمار . وفي حالة تخفيض هدف الانتاج لتقليل هدر الغاز أو محدودية القدرة على النقل من نقطة التحويل **Transfer point** أو الارسال للتصدير او المستفيد الاخير **Delivery point** ، أو لامر حكومي ، يشترط العقد الاتفاق ، بنية حسنة ، مع المتعاقد على الية لتعويضه بالكامل عن الدخل الضائع من الحجم غير المنتج . وهي ثغرة كبيرة في حالة قصور منافذ التصدير أو قصور الطلب العالمي عن استيعاب الزيادة في النفط العراقي حسب هدف الانتاج الاقصى . وعلى فرض ان احد المعوقين أو كليهما يضطران الحكومة للنزول الى نصف هدف الانتاج الاقصى فهذا يعني مضاعفة عوائد الخدمة وفي ذات الوقت انخفاض تكاليف الاستثمار على الشركات ، اذا تقرر تخفيض معدلات الانتاج قبل اكمال البرنامج الاستثماري . ما يؤدي الى زيادة معدلات العائد الداخلي للشركات الى مستويات

عالية . بيد ان اجراءات التعويض وضعت بصيغة البدائل واحدها مبدأ الدخل الضائع ، ومنها تعديل الامد الزمني للتعاقد . والمهم في الامر الانتباه إلى هذه المسألة والعناية بها مسبقاً .

إن جميع المعدات والاصول والعمليات والسجلات تخضع للتفتيش من قبل شركة النفط العراقية في المنطقة . وبامكانها تكليف المشغل باعداد مسوحات ومرتسمات واختبارات للتأكد من تنفيذ شروط التعاقد . ويقاس صافي النفط المنتج ويستلم عند نقطة تحويل من المتعاقد الى عهدة الناقل الذي يعمل تحت سلطة الشركة العراقية وعلى مسؤوليتها . ان قياس حجم ونوعية النفط المنتجة للتصدير يخضع للاجراءات المعتمدة لدى شركة تسويق النفط العراقية SOMO . ومن الجدير بالذكر ان منظومة القياس من البئر الى منفذ التصدير كانت موضع شكوى دائمة من شركات التدقيق الاجنبية والجهات الرقابية العراقية . ومن غير المقبول استمرار هذه المشكلة او ظهورها في المستقبل مع وجود اطراف غير حكومية ذات مصالح واستحقاقات في سياق برنامج الاستثمار النفطي الذي تبدأ المباشرة به حالياً .

يمكن للمتعاقد بناء تسهيلات نقل مابعد نقطة التحويل وتسلم للناقل (الشركة المسؤولة عن نقل النفط بالانابيب بعد نقاط التحويل) ، وذلك بموجب اتفاق مع الطرف العراقي لان العقود لا تلزم المتعاقد بذلك وتعد التكاليف والمصاريف التي دفعها المتعاقد من ضمن التكاليف التكميلية التي تسترد ، مثل النفقات النفطية ولكن بكيفية اخرى سنأتي عليها . يقبل المتعاقد اسعار النفط المعلنة رسمياً من شركة تسويق النفط الحكومية العراقية والتي يفترض انها تعكس أوضاع السوق . ويتعاون المتعاقد مع الشركة في دراسة الاسواق العالمية حول نوعيات النفوط ارتباطاً بالاسعار وتوقعات الطلب في مختلف مناطق الاستهلاك وعلى نفقة المتعاقد .

إجور الخدمات والخدمات الإضافية والحسابات:

تشمل إجور الخدمات Sservice Fees التكاليف النفطية ، وعائد الخدمة . وتعني التكاليف النفطية كافة التكاليف والنفقات القابلة للاسترداد والتي تكبدها أو دفعها المتعاقد بالعلاقة مع العمليات النفطية أو لمزاوتها ، باستثناء ضريبة الدخل على الشركات ، وحسب الايضاحات في الملحق C . ويبدأ تحميل التكاليف النفطية على حساب العمليات من تاريخ المباشرة الفعلية وسوف تصبح واجبة الدفع من تاريخ الاستحقاق Eligibility Date ، الذي يعرف بتحقيق زيادة ملموسة في الانتاج عن مستوى الابتداء المتفق عليه ولمدة

ثلاثين يوماً" متصلة وربما هي 10% عرفاً". وتشمل التكاليف النفطية كافة النفقات الرأس مالية والانتاجية وتغطي كافة عمليات التقييم ، والتطوير ، وإعادة التطوير ، وعمليات الانتاج ، والانشطة الاخرى . وتصنف في بعض الانظمة الحسابية الى نفقات الاستكشاف والنفقات الرأس مالية ونفقات التشغيل .

أما عائد الخدمة فيحمل ايضا على حساب العمليات بدءاً من تاريخ الاستحقاق . ويحسب عائد الخدمة بضرب عائد (اجرة) الخدمة للبرميل في كمية الانتاج الاضافي . ويحسب عائد الخدمة للبرميل بضرب عائد الخدمة الاساس في معامل تصحيح . ويعرف المعامل بنسبة مجموع القيمة النقدية للانتاج الاضافي الى مجموع النفقات النفطية وكلاهما من تاريخ المباشرة الفعلي الى نهاية السنة التقويمية . مع اضافة تكاليف التدريب والمعرفة التقنية المقدمة من الشركة للعراق والزمالات الدراسية الى النفقات ، وهذه الاضافة لاغراض حساب المعامل وليست من جملة التكاليف النفطية القابلة للاسترداد .

يحسب الانتاج الاضافي بطرح الانتاج الاساسي من الانتاج المتحقق في السنة المعنية . والانتاج الاساسي يساوي الانتاج الابتدائي متناقصاً بمعدل مركب 5% سنوياً . وتحسب عوائد الخدمة لكل فصل (ثلاثة اشهر) . وحسب الاتي

معامل الخدمة :	اقل من 1	-1	-1.225	-1.5	2 فاعلى
عائد الخدمة بالدولار	2	1.6	1.2	1.0	0.6

وللتبسيط (1) يحسب الانتاج الاضافي ، (2) يحسب المعامل R ، (3) من المعامل R يحدد عائد الخدمة للبرميل ، مجموع عائد الخدمة = (1) X (3)

مع ملاحظة إن قيمة المتحصلات النقدية من الانتاج الاضافي اجمالية . وفي فترة الانتاج الاقصى التعاقدية يعدل عائد الخدمة على البرميل بمعامل اداء ما يعني تخفيضه عندما يخفق المستثمر في تحقيق الهدف لاسباب هو يتحمل مسؤوليتها .

تسدد أجور الخدمة (عائد الخدمة والتكاليف النفطية) نقداً أو بكميات معادلة في القيمة من النفط استناداً الى السعر المعلن من شركة تسويق النفط العراقية . ومن الناحية المبدئية يترك الاختيار بين النقد والنفط الى المتعاقد الا اذا بينت الشركة العراقية في المنطقة عدم إستطاعتها تسديد المبالغ نفطاً ، لأي سبب ، فعند ذلك تدفع نقداً .

أما التكاليف التكميلية فتشمل : مكافآت التوقيع والتي تسدد بعشرين دفعة ربع سنوية بدءاً من الفصل التاسع بعد الناتج الفعلي للمباشرة ، واتضح ان مكافآت التوقيع لا تسترد بأستثناء واحدة هي 500 مليون دولار لعقد حقل الرميلة . ونفقات ازالة الالغام والتي تسدد بثمان دفعات ربع سنوية من تاريخ بداية الاتفاق عليها . ونفقات أخرى تسدد في الشهر

الاول بعد الفصل الذي تحققت فيه ومنها تكاليف الوصول إلى المياه (من خارج منطقة التعاقد) لاغراض الحقن ، وعندما يختار المتعاقد تصنيفها تكاليف تكميلية وبخلافه تضاف الى التكاليف النفطية . وايضا" ، وبطلب من شركة النفط العراقية المعنية ، يقدم المستثمر (المتعاقد) مقترحا ذي جدارة تقنية واقتصادية لاستغلال الغاز المصاحب ، والزائد عن احتياجات العمليات النفطية بناء" على طلب من الحكومة ، والتصرف به ، وليس من واجب المتعاقد تنفيذ تلك المخططات الا اذا اتفق على ذلك بموجب خطة . وتعد النفقات في هذا الباب تكميلية وتدفع في الشهر الاول اللاحق لفصل الاتفاق عليها .

وكذلك خطوط وتسهيلات نقل النفط بعد نقطة التحويل الى نقطة الاستلام النهائي لغرض التصدير أو غير ذلك التي قد يتفق على تنفيذها والاتفاق عليها من المتعاقد ، وخطوط نقل الغاز في حكمها . وبناء على طلب مكتوب قد يقوم المتعاقد بتنفيذ اعمال أو ابنية خارج النطاق المكاني للعقد ويعد الاتفاق عليها ضمن التكاليف التكميلية ويسدد حسب القاعدة انفة الذكر . ومثلها نفقات اصلاح البيئة عن اضرار لحقت بها قبل المباشرة الفعلية .

تتراكم التكاليف النفطية وعوائد الخدمة والتي تسمى اجور الخدمة صافية من تراكم المدفوع منها ويسدد الصافي التراكمي تباعاً وبما لايزيد على 50% من ايرادات الانتاج الاضافي . وتعطى الاولوية في التسديد للتكاليف النفطية . أما التكاليف التكميلية فتسدد كما مبين آنفاً وبما لايزيد عن 10% من قيمة الانتاج . والمبالغ غير المسددة من النفقات التكميلية تحمل بالفوائد وعلى اساس LIBOR في تاريخ اصدار الفاتورة ، مضافاً اليه 1% . ويحتفظ المشغل والمتعاقد سجلات محاسبية على وفق المبادئ والاجراءات المحاسبية المقبولة في صناعة النفط العالمية . وايضا الوثائق الساندة الضرورية لبيان الاداء والاتفاق والتكاليف . مع كميات واقيام النفط المنتج والمخزون والمستلم . وهذه باللغة الانكليزية وخالصة عنها باللغة العربية . وتخضع السجلات والكشوفات لمدقق حسابات بكفاءة دولية والذي يطلب منه ، اضافة على المهام الاعتيادية ، تصنيف التكاليف ومراجعة الوثائق التي تبررها ، والتأكد من عدم حصول تلاعب وترسل نتائج التدقيق في غضون ثلاثة اشهر بعد نهاية السنة الى شركة النفط العراقية .

ويرسل المتعاقد خلال 45 يوما من نهاية اي فصل كشوفات تغطي اجور الخدمة والتكاليف التكميلية . وعند اعتراض شركة النفط العراقية في المنطقة على اي مفردة في كشوفات التكاليف ، والمدفوعات والفواتير وغيرها ، يبلغ المتعاقد كتابة . ويلجأ الطرفان الى حل الاشكال وديا أو تعيين خبير محايد لتقصي الموضوع . وعند الاخفاق في الوصول الى تسوية تحال الى التحكيم . ونصت العقود على الرجوع الى غرفة التجارة الدولية في باريس

للتحكيم . ومن الضروري ملاحظة ان قبول التحكيم الدولي تترتب عليه مزايا للشركات من بينها تسهيل استحصال استحقاقاتها حسب نتيجة التحكيم ودون انتفاع العراق من حق الحصانة السيادية لاموال الحكومة على الاغلب .

ملكية الاصول ومسائل في العملة والضريبة :

جميع الاصول التي تمت حيازتها أو جهزت من المتعاقد أو المشغل ، وتسترجع تكاليفها من العراق ، هي من ممتلكات الشركة العراقية فور وضعها على الارض . ولكن هذا لا يمنع استخدامها ، بطبيعة الحال ، من المتعاقد أو المنفذ للاغراض التي ينص عليها التعاقد . ولايسري هذا المبدأ على المعدات المستأجرة من المتعاقد أو المشغل أو التي تعود للمقاول الثانوي والذي يستطيع استيرادها واعادة تصديرها بعد انتهاء المهمة مالم يتفق مع الشركة العراقية على غير ذلك .

وبامكان المتعاقد والمشغل فتح حسابات بالعملة الاجنبية خارج العراق واجراء المدفوعات عليها دون شرط تحويل المبالغ للعراق قبل ذلك . وبامكانهم تحويل مبالغ بالعملات الاجنبية للعراق مع حرية تحويلها الى عملات أخرى ومنها الدينار العراقي . كما يجوز لهم ، وللمقاول الثانوي ، فتح حسابات لدى المصارف العراقية بالعملات الاجنبية والدينار العراقي .

يدفع المتعاقد ضريبة عمل على ارباحه في العراق بما لايزيد على 35% من الربح الخاضع للضريبة وهو عبارة عن عوائد الخدمة . ولا تعد الضريبة على الداخل ، بالطبع ، نفقة ، نفطية أو كلفة تكميلية .

كما سوف يقوم المتعاقد بالتأمين ضد مختلف انواع الحوادث لحماية الاصول والوقاية من تكاليف الاضرار التي قد تصيب طرفا ثالثا" . وتصنف اجور التأمين من ضمن التكاليف النفطية وتعامل مثل بقية فقراتها في الاسترداد .

تكون لشركة العراق 25% من اسهم ائتلاف المتعاقد دون المشاركة في تمويل أي من التكاليف النفطية او التكاليف التكميلية بل هذه تتولاها الشركات الدولية فقط . وعندما تخفق احدى الشركات عن تمويل حصتها ، بنسبة اسهمها من مجموع اسهم الشركات الاجنبية ، تتولى بقية الشركات او احداها ، بناءا" على اتفاقها فيما بينها ، القيام بالمهمة وتحميل المدفوعات بفائدة هي LIBOR مضافا" اليه 5% ، وتحمل الشركة المتلكأة الفائدة اضافة على النفقات التي تأخرت عن دفعها . وعندما يستمر اخفاقها تتخذ اجراءات بتحويل حصتها الى بقية الشركاء او استبدالها .

الإجراءات الحسابية والتقارير:

المهمة الأساسية للحسابات والسجلات هي التوثيق التفصيلي لكافة الجوانب المالية للعمليات النفطية بما يساعد على :-

1. التوثيق الدقيق للتكاليف النفطية ، الاستكشافية والرأسمالية والتشغيلية والنفقات التكميلية ، والمصاريف العامة وهي 1% من مجموع النفقات تلك باستثناء مكافآت التوقيع القابلة للاسترداد والتي تصنف ضمن التكميلية .
2. تحليل الكلفة ومقارنتها بالمعدلات المعيارية من مصادر مستقلة للتأكد من ضبطها ضمن المديات المقبولة .
3. تدقيق إجراءات المشتريات وأسعار المواد والأجور والمصاريف العامة .
4. الرقابة للوقاية ضد التجاوزات وجميع أشكال الفساد المحتمل .
5. السيطرة على العمليات عبر المراجعة المستمرة للكشوفات .
6. ضبط صافي التكاليف النفطية والنفقات التكميلية المتراكمة غير المدفوعة وجداول التسديد.
7. حساب الأقيام النفطية ومعامل عائد الخدمة وعوائد (أجور) الخدمة المستحقة .
8. التحليل المالي والاقتصادي للعمليات الاستثمارية وجدوى التقنيات البديلة من مختلف الأبعاد بما فيها البيئية وربما الاجتماعية .

والمكونات الرئيسية للحسابات هي :

- 1 -تكاليف الاصول والتي تشمل : عمليات الحفر بشكل عام والكلفة لكل بئر على حدة ؛ تسهيلات الإنتاج ومنها ما يسمى خطوط التدفق Flow lines ومحطات فصل الغاز ؛ تسهيلات نقل النفط والغاز المصاحب ؛ الخزانات الحقلية ومحطات الضخ ؛ تسهيلات البناء التحتي والمراكز الصناعية .
- 2 -تكاليف المواد والتي تشمل بالتفصيل الكميات الى جانب الاسعار او التسعير على اساس كلفة الوحدة او المهمة .
- 3 -التكاليف التشغيلية مبوبة حسب عناصرها المعروفة مثل الرواتب ومستلزمات الانتاج السلعية والخدمية والاصناف الفرعية .

ولا بد ان تظهر الحسابات مبوبة حسب الانشطة : الاستكشاف ، الانتاج ، التخزين ، والنقل ، والخدمات المساعدة ... وايضا" تبوب الى نفقات الزامية ونفقات تكميلية ... وهكذا .

وتمسك الحسابات بموجب نظام محاسبي يتفق عليه في اللجنة المشتركة . وتعد حسابات ختامية كاملة ومن بينها الميزانية العمومية وتدقق ويصادق عليها . وتزود شركة النفط العراقية بتقارير فصلية وسنوية شاملة لجميع الانشطة آنفا" . وايضا" بموجب العقد لا بد من تأمين سيطرة تامة على التكاليف اضافة على تقارير وافية عن عمليات انتاج وتخزين ونقل النفط .

من النقاط المهمة ان عوائد الخدمة تحمل على حساب العمليات النفطية المبينة تفاصيله آنفا" ولكن التكاليف النفطية والتكميلية تحسب من بداية المباشرة بينما عوائد الخدمة من تاريخ الاستحقاق كما مر تعريفه .

تعد التكاليف النفطية بموجب الاساس النقدي وذلك لغرض اطفائها الى جانب الاساس الاستحقاقى لبقية الاغراض المحاسبية ، والاساس النقدي يعني تسجيل المدفوعات النقدية الفعلية ، وقت الدفع الفعلي . وهذا يقتضي للانسجام مع الغرض تسجيل الايرادات النفطية على نفس الاساس وهو المقبوض النقدي الفعلي .

وقد بينت صيغة العقد في الملحق ، بنود الحسابات الرئيسية ومنها : الافراد مع التمييز بين الموظفين المحليين والافراد المعينين من قبل الشركات المؤتلفة . وتحتاج تكاليف الافراد (العاملين) الى تفصيل اذ لا تقتصر على المرتبات او تعويضات العمل بل كافة المصاريف الاخرى للعاملين وتكاليف التدريب والمواد المطلوبة والنقل وتسهيلاته ، وذكرت صيغة العقد المكونات الاخرى مثل تكاليف الابنية والمعدات ؛ والنقل والكومبيوتر وصيانة الموجودات ، ومبالغ الايجار للمستأجر منها ؛ والخدمات مثل الاستشارات ، وادارة المقاولات ؛ والمنافع المجهزة من خارج الشركة المتعاقدة . واستئجار المعدات . وايضا" المعدات والتسهيلات المستأجرة من المشغل والشركات المتعاقدة ، ويجري تسهيراها بالكلفة ومقارنتها مع الاسعار السائدة شرطا" لقبولها . وايضا" يوجد تعبير الخدمات الخاصة Specific Services مثل الدراسات وخدمات الكومبيوتر والمشاريع ذات الطبيعة التقنية . وفقرة خاصة بالخسائر لاضرار نتيجة الحريق والحوادث .

لابد ان تنعكس العلاقات المالية مع الشركات في الكشوفات المالية للشركة العراقية في المنطقة ROC وان تبوب وتظهر مدفوعات عوائد الخدمة Remuneration Fees في الكشف المالي للدخل . اما التكاليف النفطية فتصنف في بابين :

راسمالية وهي كافة النفقات الاستثمارية التي يتطلبها التطوير والتسهيلات الانتاجية الثابتة الرئيسية والمساعدة وكذلك نفقات الاستكشاف وما اليها فهي في العرف المحاسبي راسمالية ايضا ؛ وتشغيلية وهي التي تتطلبها عمليات الانتاج من بئر منتج ومرافق انتاجية قائمة فهذه تبوب في حساب الانتاج وتظهر في الكشف المالي للدخل Income Statement او حساب الارباح والخسائر . والنفقات التكميلية هي راسمالية على الاغلب ولكن ليست جميعها في نطاق شركة النفط في المنطقة ROC بل قسم منها يدخل ضمن مسؤولية شركات اخرى تابعة لوزارة النفط وتظهر في الميزانيات العمومية لتلك الشركات . وفي هذه الحالة تسدد تلك الشركات لشركة المنطقة مبالغ النفقات التكميلية عند استقطاعها من ايرادات النفط لشركة المنطقة ROC ، وتنعكس هذه المبادلات في الكشوفات المالية للشركات العراقية المستفيدة وشركة النفط في المنطقة . عندما تسجل النفقات النفطية الراسمالية والتكميلية في الميزانية العمومية لشركة النفط العراقية تعامل وكأنها قروض بدون فائدة وما تسترجعه الشركات بمثابة تسديد لتلك القروض .

اما الاصول التي تكونت فتظهر في جانب الموجودات (الاصول) للشركة وتخضع للاندثار بحسب النسب المتعارف عليها لمختلف انواع الاصول . ويمكن الاسترشاد بالنظام المحاسبي الموحد للعراق اذ ان نسب الاندثار المعتمدة فيه تفصيلية وواقعية .

ضوابط الادارة المالية في صيغة التعاقد :

- 1- تشتري جميع المواد للعمليات النفطية بأسعار تنافسية ومن مناشئ صناعية ومجهزين ذوي سمعة عالية . وان اعتماد هذا المبدأ في الرقابة يقتضي مراجعة اسعار العروض ومقارنتها باسعار السوق وملاحظة نوعية المواد ومكانة المجهز في الصناعة .
- 2- عند تسجيل تكاليف المشتريات ينبغي بيان مكونات الكلفة بفصل النقل والتأمين والهوامش الاخرى عن سعر باب المصنع للبائع وباب المخزن للمجهز .

3 - سوف تستخدم معدات وتسهيلات مملوكة للشركة العراقية او جهات عراقية حكومية ، وايضا" معدات ومواد من شركات الائتلاف . وهذه المدخلات سوف تقيم وتضاف الى التكاليف النفطية . وتتطلب هذه العملية الكثير من المعلومات واجراءات للتأمين والتدقيق . وقد الزمت صيغة التعاقد تسعير هذه المدخلات بالكلفة والا تكون اعلى من نظيراتها في السوق .

4 - بينت المادة 4.2 من الملحق C (أسسا" بسيطة) لتحميل التكاليف غير المباشرة على الاقسام ، بأن توزع على اساس حصص الاقسام المختلفة من مدة خدمات التسهيلات المشتركة ، او بالتناسب مع التكاليف المباشرة . ومن المنتظر ان يضمن النظام المحاسبي ، الذي سيعتمد ، اعداد حسابات تكاليف رصينة على وفق احداث المعايير . وفي البدء لابد من اعداد مصفوفات الاقسام والاقسام الفرعية في مقابل المهام وهذه ازاء المدخلات والاخيرة في مقابل عناصر الكلفة لكل مدخل .

5 - في مدة لا تزيد عن 45 يوما" بعد نهاية الفصل يقدم المتعاقد الى الشركة العراقية في المنطقة كشف بالنفقات القابلة للاسترداد وهي اجور الخدمات والاجور التكميلية : ويفهم من مواد العقد والملاحق ان الكشف يمكن ان يتخذ الشكل التالي :

تسديد تكاليف الخدمات النفطية والتكميلية

تفاصيل النفقات	المتحققة حتى نهاية الفصل السابق	المتحققة هذا الفصل	المتحققة حتى نهاية الفصل	المسددة	المحولة	المستحقات المتراكمة	المبالغ المطلوب تسديدها بموجب القيد (الا تزيد عن 50% من الايرادات)
عوائد الخدمة RF التكاليف النفطية PC							
مجموع اجور الخدمة SF							
الخدمات التكميلية Sup . F							
الفوائد على تكاليف الخدمات التكميلية غير المسددة LIBOR+ 1%							
الخدمات التكميلية عدا مكافآت التوقيع							
مجموع النفقات							
القيمة النقدية للنقط الاضافي							

سوف يجري تسديد النفقات النفطية وتكاليف الخدمات التكميلية بكميات من النفط معادلة لقيمتها وفق اتفاقية بين شركة النفط وشركة تسويق النفط العراقية والمتعاقد . وتنظم بكيفية واضحة ، تجارياً ومالياً ، مبينة في ملاحق نموذج التعاقد . اذ يشترى المتعاقد كميات من النفط بالمبلغ المستحق له من متراكم التكاليف النفطية والخدمات التكميلية ، بالسعر المعلن رسمياً من شركة تسويق النفط العراقي وتخضع هذه العملية لسلسلة من اجراءات التحقق تبدأ بمصادقة شركة النفط العراقية على المبالغ المتراكمة غير المدفوعة والمستحقة الدفع منها ، وفواتير الكميات المشحونة لصالح المتعاقد من منفذ التصدير . وقد توافق شركة النفط العراقية على طلب المتعاقد شراء كميات اضافية لا تسمح بها المبالغ المستحقة للدفع وتخصم من النفقات المتراكمة غير المستحقة الدفع وغير المدفوعة او في مقابل رسالة اعتماد LC . وكذلك يستطيع المتعاقد عند موافقة شركة النفط العراقية تأجيل شحن الكميات التي قرر شراؤها في مقابل مستحقاته او اضافة عليها .

ضوابط لادارة التنفيذ :

يشكل الائتلاف اللجنة المشتركة للعمليات حسب اتفاقية لادارة المشتركة **Joint Operating Agreement (JOA)** . ويكون في هذه اللجنة للشركة العراقية ، ولكل من اعضاء الائتلاف الاخرين ، ممثلاً واحداً . وقبل ذلك تسمى احدى الشركات المتعاقد القائد **Leading Contractor (LC)** . **(LC)** والذي يمثل الجهة المتعاقدة وهو احدى شركاتها كما تقدم . ويبدو انه المشرف على اللجنة المشتركة للعمليات وايضاً قسم العمليات النفطية **POD** ، وهو ذلك الجزء من الشركة العراقية الذي يقوم حالياً بالعمليات في الموقع ، وما سيؤول اليه بعد اعادة التنظيم والكوادر والتسهيلات الاضافية . وللسنتين الاوليتين تتوسط بين **POD** و **LC** ترتيبات ادارة مشتركة بين المقاول وشركة النفط العراقية آفة الذكر استناداً الى **JOA** ؛ وبعد ذلك يتولى المتعاقد الرئيسي **LC** الاشراف على **POD** وهو المشغل بلغة التعاقد واطافة على الحسابات المبينة آنفاً لابد من وجود حسابات اخرى لكل شركة على حدة لبيان اسهامها في الاتفاق بمنتهى الدقة واستردادها للنفقة . وقد تتفق تلك الشركات فيما بينها على صيغة لتسهيل ادارة التمويل والحسابات . ولتسهيل مهمات الاشراف والتوثيق والتدقيق وسيكون قسم العمليات الحقلية متميزاً باستقلال عن شركة النفط العراقية في المنطقة والجهات المتعاقدة .

ان قسم العمليات الحقلية يتولى المهام الاجرائية الصرفة للعمل اليومي . وتبقى المسؤولية على المتعاقد Contractor والذي سوف يتولى الاشراف والتوجيه والادارة لشؤون التخطيط والجدولة والقرارات . ويساعد المتعاقد قسم العمليات الحقلية في تنفيذ الخطط وبرامج العمل . وكذلك يهيئ له التكنولوجيا المتقدمة والخبراء التقنيين والمشرفين في ميدان العمليات .

وايضا يعمل على اعانة القسم في تنظيم الاجراءات الهندسية والتعيينات والمشتريات والنصب والانشاءات ، وضوابط التقاويل على وفق افضل المعايير الدولية . وقد يعمل المتعاقد على توظيف خدمات شركة او مجموعة استشارية لخدمة قسم العمليات الحقلية . ويقدم المتعاقد ، للقسم ، العون الفني التفصيلي في جميع الشؤون المالية والمحاسبية ، وتنظيم العلاقة مع لجنة الادارة المشتركة وانشطتها وتنظيم اجتماعاتها والوثائق التي تعرض ومحاضر الاجتماعات ومتابعة التنفيذ .

ان تعيين المدير العام ونائبه ومدراء الانشطة الرئيسية لقسم العمليات الحقلية من صلاحية لجنة الادارة المشتركة JMC ومصادقة شركة النفط العراقية المعنية ROC . وسوف تجري تسمية المدير العام ونائبه لمدة سنتين بالتعاقب بين المتعاقد القيادي LC وشركة النفط العراقية .

ان لشركة النفط العراقية في المنطقة صلاحيات واسعة بما في ذلك اشغال %85 من فرص العمل مباشرة او من خلال قسم العمليات الحقلية . والمؤمل من وزارة النفط الانتفاع من هذه الفرصة الى اقصى حد كي يمتلك العراق قدرات وطنية متطورة في الصناعة النفطية .

كما ان جميع تفاصيل الادارة المالية وانظمة المحاسبة سوف لاتعتمد الا بموافقتها النهائية أي شركة النفط العراقية بعد ان تصل اليها المقترحات عن طريق لجنة الادارة المشتركة .

ستكون صلاحيات قسم العمليات الحقلية بحدود 20 مليون دولار للمقاولات الثانوية ، او الصفقة ، مع الانضباط التام على وفق القوانين والانظمة والتعليمات الحاكمة لشروط الشراء والتقاويل . واللجنة الادارية المشتركة صلاحيتها اكثر من 20 مليون دولار ولغاية 100 مليون دولار . وما زاد على ذلك من صلاحية شركة النفط العراقية في المنطقة ROC . ومن المفترض أن تبدأ وزارة النفط برنامجا لتأهيل الشركات العراقية المتخصصة لتنفيذ المقاولات الثانوية . وذلك لتطوير تلك الشركات .

ملاحظات تحليلية حول عوائد الخدمة :

تمثل عوائد الخدمة Remuneration Fees في هذه العقود مكافأة الشركات المتعاقدة على تمويل النفقات النفطية القابلة للاسترداد دون فائدة . فهي بمثابة القيمة الزمنية للمدة التي تمكثها تلك الاموال قبل ان تسترد . وايضا" هي تعويض عن المعرفة الادارية والتقنية التي وظفتها الشركات . ويبين الجدول التالي عائد الخدمة الاساس للبرميل حسب الحقل .

بيانات عقود الخدمة

رقم الجولة	حقل التعاقد	الشركات الرئيسية	عائد الخدمة	مستوى الانتاج الابتدائي برميل يوم	منطلق الانتاج التجاري	هدف الانتاج الاقصى	مكافأة التوقيع	الحد الادنى للاتفاق في السنوات الثلاث الاولى	
			Us\$/B	Bbl/day	bbl/day	Bbl/day	M\$		
الاولى	Rumaila	BP	2	1,066,000		2,850,000	500	300	
		Parochial							
	Zubair	Eni	2	182,775		1,200,000	100	200	
		Occidental							
		KOGAS							
	West Qurna (Phase 1)	Exxon Mobil	1.90	244,000		2,325,000	100	250	
Shell									
الثانية	West Qurna (Phase 1)	Lukoil	1.15		120,000	1,800,000	150	250	
		Statoil							
	Majnoon	Shell	1.39			175,000	1,800,000	150	300
		PETRONAS							
	Halfaya	PetroChina	1.40			70,000	535,000	150	200
		PETRONAS							
		TOTAL							
	Garraf	PETRONAS	1.49			35,000	230,000	100	150
		JAPEX							
	Badra	Gazprom	5.50			15,000	170,000	100	100
		KOGAS							
		PETRONAS							
TPAO									
Qaiyarah	Sonangol	5.00			30,000	120,000	100	150	
Najmah	Sonangol	6.00			20,000	110,000	100	100	

ويبدو انها ضمن المديات المقبولة او المنخفضة . والمتوسط الموزون لعائد الخدمة الاساس 1.8 دولار (دولار وثمانون سنتا) . واقصى ما يرتفع اليه 3.6 دولار ، ولمدة قصيرة من

الزمن ، عندما تكون الإيرادات المتراكمة أقل من مجموع النفقات المتراكمة . وادنى ما ينخفض اليه 1.08 (دولار وثمانية سنتات) عندما يصل الإيراد المتراكم الى ضعف او اكثر من النفقات المتراكمة . وفي حده الاقصى تكون حصة الشركات منه 2.7 دولار للبرميل وبعد الضريبة 1.76 دولار للبرميل . وفي طرفه الادنى تكون حصة الشركات منه 81 سنتا" وبعد الضريبة 53 سنتا" .

وعندما يصل الى حده الادنى يخضع لامكانية تعديل اخر وبموجب معامل يسمى معامل التحفيز Incentive Factor وهو نسبة الانتاج الفعلي الى الانتاج المتعاقد عليه . وعندما تقرر الحكومة النزول دون الانتاج المتفق عليه لاسباب لا تصنف في باب القوة القاهرة ، بل بسبب عدم القدرة على تصريف النفط او عقبات النقل التي لا تكون الشركات مسؤولة عنها ، يمكن عند ذاك استخدام هذه المعامل لتعديل عائد الخدمة لتعويض الدخل الضائع . وعند افتراض النزول الى نصف هدف الانتاج الاقصى **Platue Production Target** عند ذاك قد يرتفع معامل الخدمة الى 2.16 دولار للبرميل (بالمتوسط الموزون) وحصة الشركات منه 1.62 دولار وبعد الضريبة 1.05 دولار . وتبقى عوائد الخدمة للبرميل ، في كل الاحوال ، ضمن المدييات المقبولة . ولكن من المفروض ان تنظر الحكومة في احتمالات قيد الطلب على النفط اثناء تنفيذ البرنامج الاستثماري ليجري تعديله كي لا ترتفع مجموع التكاليف النفطية نسبة الى الإيرادات . وفضل اجراء يتمثل باعادة النظر بالمدة الزمنية للعقود وبالتالي اطالة مدة الانتاج الاقصى **platue** عند هدف ادنى .

ستتخفيض الطاقة الانتاجية القائمة حاليا" بنسبة 5% سنويا" ليكون الانتاج منها عام 2020 بحدود 1513 ألف برميل يوميا" . وعندما تضاف الطاقة الجديدة في الحقول المتعاقد عليها وهي 9647 الف برميل يوميا" يكون مجموع الانتاج الاقصى عام 2020 حوالي 11160 ألف برميل يوميا" او حوالي 11.2 مليون برميل يوميا" . ومن المتوقع ان تضاف طاقات انتاجية من خلال تنفيذ عقود الخدمة تقدر بحوالي 1 و 2.4 و 4.4 مليون برميل يوميا" للسنوات 2012 و 2013 و 2014 على التوالي حسب ما يستفاد من بيانات وزارة النفط . ولا تقدر التكاليف النفطية وعوائد الخدمة حتى نهاية عام 2014 بأكثر من 65 مليار دولار . على اعتبار 10 آلاف دولار للبرميل ، يوميا" من الطاقة الانتاجية ، كلفة استثمارية مع تكاليف تشغيل وعوائد خدمة لا تتجاوز 5 دولارات للبرميل المنتج . في حين ستكون الإيرادات المتراكمة للزيادة 284 مليار دولار بسعر 100 دولار للبرميل و 227 مليار دولار بسعر 80 دولار للبرميل و 199 مليار دولار بسعر 70 دولار للبرميل . ان التوقيتات الزمنية للنفقات النفطية والنمط الزمني لاستردادها وعوائد الخدمة تعين بمجموعها صافي الخدمة

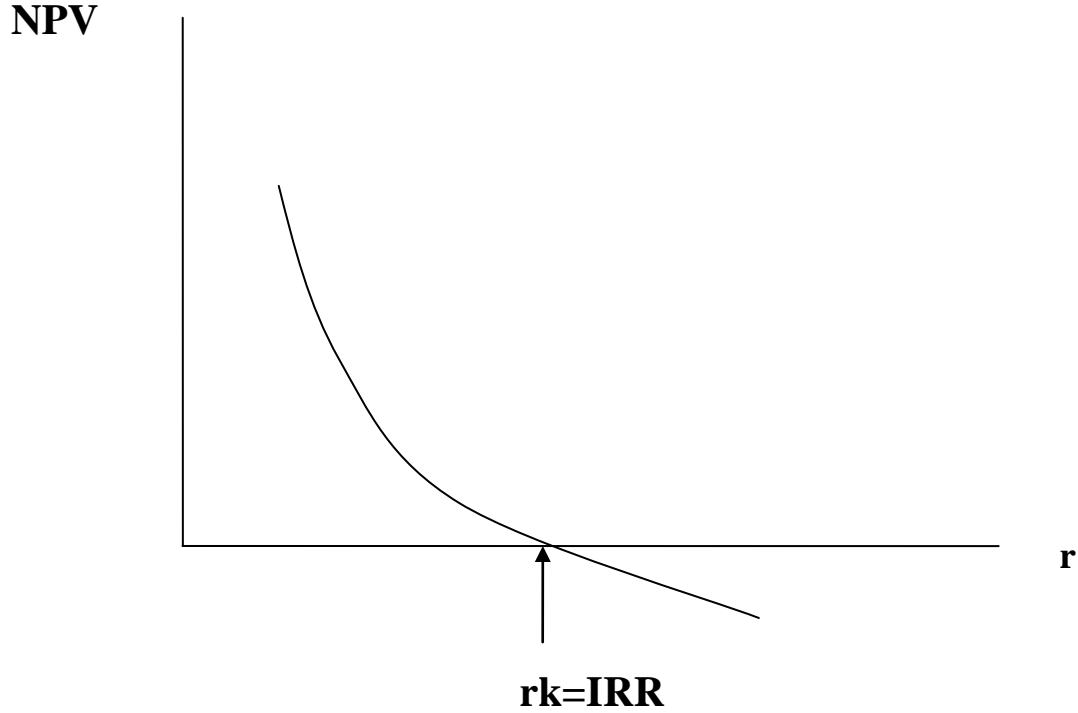
الحالية NPV بسعر خصم معين r ومعدل عائد داخلي IRR وفي كل الاحوال تتجاوز الإيرادات المتراكمة اكثر من ضعف النفقات المتراكمة عام 2014 ، ما يعني تسديدا "مبكرا" للنفقات ومن المستبعد تدوير نفقات نفطية لما بعد عام 2017 .

كما في المتطابقة التالية :

$$NPV = \sum_{t=0}^{t=n} \frac{RF_t}{(1+r)^t} + \sum_{t=0}^{t=n} \frac{RPC_t}{(1+r)^t} - \sum_{t=0}^{t=n} \frac{PC_t}{(1+r)^t}$$

$$Irr = rk$$

$$rk = r \quad \text{by which } NPV = 0$$



حيث : PC_t النفقات النفطية في السنة t ؛ RPC_t النفقات النفطية المستردة في السنة t ؛ RF_t عوائد الخدمة في السنة t ؛ rk سعر الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية صفرا" كما في الشكل البياني وهو معدل العائد الداخلي . IRR

وهكذا يتبين كلما كانت عوائد الخدمة أعلى تكون صافي القيمة الحالية أكبر ومعامل العائد الداخلي أعلى . وايضا" ، كلما كان الفاصل الزمني بين الانفاق والاسترداد اقصر ترتفع عوائد الشركات وذلك مع حجم معين من التكاليف .

الطلب العالمي والاحتياجات والانتاج :

استعاد الطلب العالمي على النفط عام 2010 ما كان عليه عام 2007 عندما وصل الى ذروته وهو 86.4 مليون برميل يوميا" ومن المتوقع ان يرتفع عام 2011 الى 87.8 مليون برميل يوميا" . ويقدر اسهام OPEC في سد الطلب العالمي ما يعادل 34 مليون برميل يوميا" عام 2010 ، ويتوقع ان يبلغ 35.1 مليون برميل عام 2011 ، منها 4.8 عام 2010 و 5.3 عام 2011 غاز طبيعي مسيل . اي ان النفط الخام من OPEC كان 29.2 مليون برميل يوميا" عام 2010 ويقدر ان يصل 29.8 مليون برميل يوميا" عام 2011

الطلب العالمي على النفط

مليون برميل يوميا"

فرصيات	عام 2020	الزيادة عن مستوى 2010	عام 2030	الزيادة عن مستوى 2010
سيناريو اوبك المتفائل	99	13	110	24
معدلات النمو السنوية %				
1,9%	110	24	133	47
1,6%	107	21	125	39
1.0%	99	13	109	23

كانت حصة اوبك من مجموع العرض %39.4 عام 2010 . وعلى فرض بقاء هذه الحصة او ارتفاعها الى %50 ، مثلا" ، ستكون الزيادة المطلوبة في انتاجها كما في ادناه :

الزيادة المطلوبة من انتاج OPEC مليون برميل يوميا"

الزيادة في الطلب العالمي	الزيادة المطلوبة في انتاج OPEC حتى عام 2020	عند زيادتها الى %50
13	5,1	6,5
21	8,3	10,5
24	9,5	12

تقدر الاحتياطيات النفطية نهاية عام 2009 حسب نشرة شركة النفط البريطانية 1333.1 ألف مليون برميل ، أو 1.3 ترليون برميل تقريبا" ، منها 1028.8 ألف مليون برميل لدى OPEC اي بنسبة %77.2 من احتياطيات العالم في حين بلغت حصة OPEC من الانتاج العالمي %39.4 ، بمعنى وجود فرصة لزيادة انتاج دول هذه المنظمة على فرض ان الاتجاه نحو التناسب تدريجيا" بين الانتاج والاحتياطيات .

قياسا" على ما وصل اليه الانتاج اليومي عام 2010 يقدر الانتاج السنوي في العالم 31.5 مليار برميل سنويا" ويشكل %2.4 من الاحتياطيات ، او ما يعادل 42 سنة من مستوى الاستهلاك الحالي . ولكن عند استبعاد الغاز المسيل المعادل للنفط تنخفض نسبة الانتاج الى %2.2 من الاحتياطيات .

تقدر احتياطيات العراق الان 143 مليار برميل من النفط ، بدون كردستان ، وعلى فرض الوصول الى الانتاج الاقصى عام 2020 وبقاء الاحتياطيات على حالها فأنت الانتاج السنوي سيكون حوالي 4 مليار برميل يوميا" ونسبته الى الاحتياطيات %2.8 وهي ليست بعيدة عن المتوسط العالمي . الا ان نسبة الاحتياطيات الى النفط في المكان الذي يقدر 500 مليار برميل %28.6 وهي اعلى من المتوسط العالمي وحسب الادبيات ذات الصلة ممكنة باليات الاستخراج الثانوية Secondary Recovery ومعروفة في العراق . ويقدر ان يبلغ سكان العراق 40.6 مليون نسمة عام 2020 وعند بلوغ الاستخدام الداخلي للنفط آنذاك 1.5 مليون برميل يوميا" فهذا يعني 13.5 برميل للفرد سنويا" . وهذا المستوى ليس مبالغا" به .

اذ وصل المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد في الولايات المتحدة الامريكية 22.6 برميل ، وفي السعودية 33.7 برميل للفرد سنويا" ، وفي المانيا 12 برميل للفرد في السنة . وبما ان العراق دولة نفطية فلا بأس في الانتفاع من المزايا النسبية لهذا المورد الوفير في بلادنا . وعندما نفترض طاقة احتياطية بمقدار مليون برميل يوميا" سيكون الاستخدام الداخلي والطاقة الاحتياطية 2.5 مليون برميل يوميا" بمعنى ان النفط المتاح للتصدير سيكون 8.6 مليون برميل يوميا" على فرض نجاح البرنامج الاستثماري على أي زيادة بمقدار 6.6 مليون برميل يوميا" عن المستوى الحالي للصادرات . وهي زيادة كبيرة اذا ما قورنت بالزيادات المتوقعة في الطلب الدولي على النفط كما تقدم بيانها . ومن جهة اخرى توجد الكثير من الدلائل على امكانية ارتفاع حصة OPEC من مجموع الانتاج العالمي ، اضافة على ما تقدم من ضرورة الاتجاه نحو التناسب بين الانتاج والاحتياطيات . فلقد انخفض الانتاج والاحتياطيات لنفط بحر الشمال ، وتوقف عن الزيادة في كندا ، مع ملاحظة تزايد نسب الانتاج الى الاحتياطيات في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية . مع

ملاحظة التراجع النسبي في الحماس نحو النفوط الثقيلة الكندية والفرنزويلية ، مثلا" وذلك بسبب المستوى المرتفع لتكاليف الاستثمار التي قد تتجاوز 90000 دولار للبرميل من الطاقة الانتاجية ، ومن المنطقي ان ترتفع تكاليف التشغيل ايضا" فتنخفض معدلات العائد الداخلي وتطول فترة استرداد رؤوس الاموال . وقد يتحرك السوق نحو زيادة غير مسبوقه في الطلب على النفط للصعوبات التي تواجه البدائل البايولوجية من ناحية زيادة التكاليف وارتفاع اسعار الغذاء . وايضا" المخاوف التي اثارها احداث اليابان الاخيرة والتي قد تدفع الى المزيد من الاعتماد على النفط والغاز في توليد الكهرباء . والى جانب كل ما سلف الفرص الكبيرة في اسواق الهند والصين والدول الناهضة الاخرى التي لازالت معدلات الاستهلاك فيها غاية في الانخفاض .

كلمة أخيرة :

تسمح صيغة التعاقد بسيطرة العراق على كافة العمليات النفطية والادارة المرتبطة بها ونقل النفط وتسعيه وتصديره والتصرف بالغاز المصاحب على افضل وجه وتقليل الاضرار البيئية ويتوقف ذلك كله على مدى تهيئة الجانب العراقي لمتطلبات هذه السيطرة من معلومات وخبرات وانظمة عمل لادارة هذا الطراز من العلاقات . اضافة على مهارة التعرف على اسواق التقنيات وكافة العناصر المادية والبشرية للعمليات النفطية ، والاساليب المثلى للتفاوض والتعاقد والمتابعة . كما يمكن العراق الانتفاع من امكانات الشركات وقدراتها التمويلية لاستغلال الغاز المصاحب في نصب وحدات لمعالجته ونقله بموجب اتفاقيات لاحقة . وتحمل النفقات على باب الخدمات التكميلية والتي اوضحت العقود كيفية تسديدها واشارت اليها هذه الورقة . وايضا" ، بامكان العراق الاتفاق مع الشركات لتطوير شبكة انابيب نقل النفط من نقاط التحويل الحقلية الى منافذ التصدير او الاستخدام المحلي وبشروط تمويل تبدو ملائمة . وكل ذلك خارج مفهوم تكاليف النفط القابلة للاسترداد . ان المشاريع التكميلية التي يمكن الاتفاق على تمويلها وتنفيذها من الشركات تمثل فرصة اضافية بشرط حسن استخدامها بترتيبات تستند الى دراسات وافية ولجان عمل نشطة مع ضمانات الحفاظ على الامانة المهنية ونزاهة القرار .

**Development and Production service Contract , Ministry of Oil Iraq .
Foreign commercial Activity in Iraq , Dunia Frontier consultants ,
2010 . www.dfcinternational.com
EIA , U.S. Energy Information Administration , 6/4/2011 .
White Rose DA " , original Hydrocarpon in Place , in (Development
plan) vol . 2 January 2001 ,pp 164- 187 .
Extraction of Petroleum , wikipedia , the free ency clopedia ,
4/11/2011 .
Oil in place , ibid , 4/11/2011 petroleum , ibid 4/7/2011 .
OPEC Monthly Oil Market Reboot March , 2011.
OPEC Bulletin 1-2 / 2011.
Hauptman , Daniel , Strategic Investment Decisions in crude Oil
Production Capacity and the Impact on Future Supply Bottleneck ,
Vienna , October 2010 .
BP, Statistical Review of world Energy, 2010 , April, 2011 , BP
website .
The International Magazine of the BP Group ; Issue three 2009
Issue 1 2011 .**